الفصل الأول

تطور حقيقة المجاز المرسل

حاولت فى هذا الفصل أن ألقى بعض الضوء على ما عرف - بعد - بالمجاز المرسل من خلال كلام بعض كبار البيانيين - على قدر جهدى - ولم يكن الهدف هو الاستقصاء، وحصر الكلام فيه على هؤلاء الأعلام دون سواهم، ولكنها نظرات تبدت أمامى، أو أفدتها من كتابات بعض الباحثين حول هذا المجاز، فأردت أن أسجلها لعلها تكون مفيدة نافعة.

● **المجاز المرسل عند أبى عبيدة ت ٢٠٩هـ:**

يعتبر أبو عبيدة معمر بن المثنى أقدم من عثرت عنده من البلاغيين على لمحات دالة، وإشارات عابرة إلى حقيقة المجاز المرسل، فقد أومأ فى كتابه (مجاز القرآن) إلى حقيقة هذا المجاز، فذكر عند قوله تعالى حكاية عن الملائكة ﴿ ...**وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ..** ﴾ [البقرة: ٣٠] أن معنى (نسبح) «نصلى تقول قد فرغت من سبحتى أى صلاتى»[١] وهذا وهذه إشارة إلى علاقة الجزئية حيث أطلق التسبيح وهو جزء من الصلاة على الصلاة بجميع أجزائها، ومنه قوله تعالى: ﴿ **فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ** ﴾ [الصافات: ١٤٣] أى المصلين[٢].

ومن المواضع التى لوح فيها أبو عبيدة إلى حقيقة هذا المجاز ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿ **وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا** ﴾ [الأنعام: ٦].

فقد قال: «مجاز السماء ههنا مجاز المطر يقال مازلنا فى سماء أى مطر، ومازلنا نطأ السماء أى أثر المطر، وأنى أخذتكم هذه السماء؟»[٣] فإطلاق السماء على المطر مجاز مرسل علاقته المجاورة[٤].

---

(١) مجاز القرآن ١ / ٣٦ تعليق دكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجى - القاهرة.

(٢) ينظر تفسير القرطبى: ٢٣٦ ط الشعب.

(٣) مجاز القرآن: ١ / ١٨٦.

(٤) ينظر بغية الإيضاح: ٣ / ٩٤.

والمعول عليه فى كلامه المذكور أنه فسر السماء بالمطر، أما اعتباره ذلك مجازا، فليس قطعى الدلالة؛ لأنه لم يقصد من كلمة المجاز ما يقابل الحقيقة، وإنما كان يريد بها تفسير الكلمة، وتوضيح معناها، سواء كانت هذه الكلمة مستعملة فى معناها المجازى، أو الحقيقى، وقد صرح بذلك محقق كتابه (مجاز القرآن)[1].

وقد ألمع إلى هذا المجاز أيضًا عند قوله تعالى: ﴿ ..فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ... ﴾ [السجدة: ١٤] فقال: « مجازه إنا تركناكم ولم ننظر إليكم، والله عز وجل لا ينسى فيذهب الشيء من ذكره »[2].

فالنسيان فى الآية ليس مستعملا فى حقيقته؛ لأن الأشياء لا تذهب من ذكره، ولا تتملص من علمه، وعلى ذلك يكون إطلاق النسيان على الترك مجازا مرسلا، علاقته الملزومية « لأن المنسى يكون متروكا، فلما كان الترك من لوازم النسيان، أطلقوا اسم الملزوم على اللازم »[3].

وأشار كذلك إلى علاقة (الآلية) عند قوله تعالى: ﴿ وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾ [الشعراء: ٨٤] فقال فى معنى (لسان صدق) « أى ثناء حسنا فى الآخرين »[4] فصرف كلمة (لسان..) عن معناها الحقيقى إلى الثناء الحسن، ومعلوم أن اللسان آلة الكلام، والثناء، فيكون مجازا مرسلا علاقته الآلية.

وألمع أبو عبيدة إلى المجاز المرسل أيضًا عند قوله تعالى: ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ [العلق: ١٧] فقد فسر (ناديه) بأهل مجلسه[5].

فأطلق المحل على الحال فيه، وتلك علاقة المحلية. وهكذا نجد أبا عبيدة – رحمه الله – قد أشار إلى علاقات خمس من علاقات ما عرف بعد باسم المجاز المرسل، وهى الجزئية، والمجاورة، والملزومية، والآلية، والمحلية.

وربما يكون قد أومأ إلى علاقات غيرها لم أهتد إليها، أو أوفق فى العثور عليها.

---

(١) مجاز القرآن: ١ / ١٩. (٢) مجاز القرآن: ٢ / ١٣٢.

(٣) التفسير الكبير، للإمام فخر الدين الرازى: ٢ / ١ / ١٤٥ – دار الفكر – بيروت، ط ثالثة ١٤٠٥هـ.

(٤) مجاز القرآن: ٢ / ١٣٢. (٥) مجاز القرآن: ٢ / ٣٠٤.

● **المجاز المرسل عند ابن قتيبة ت ٢٧٦هـ:**

كان عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى إماما من أئمة اللغة والأدب، وقد بسط القول فى المجاز، وشعب القول فيه، وأكد على وجود المجاز فى اللغة العربية، وفى النظم القرآنى الجليل، ويبدو مما كتبه حول المجاز أنه توسع فى استعمال كلمة المجاز كما توسع فيها أبو عبيدة من قبله، فكان يطلق مصطلح الاستعارة على ما عرف بالمجاز المرسل، وقد بدت من خلال بيانه، وشرحه لحقيقة هذا المجاز عدة علاقات، فقد جاء فى بعض المواضع من كتابه (تأويل مشكل القرآن) أنهم – أى العرب – « يستعيرون الكلمة فيضعونها مكان الكلمة لتقارب ما بينهما، أو أن إحداهما سبب للأخرى، فيقولون للمطر سماء؛ لأنه من السماء ينزل، ويقولون للنبات ندى؛ لأنه بالندى ينبت، ويقولون ما به طرق أى ما به قوة، وأصل الطرق الشحم، فيستعيرونه مكان القوة؛ لأن القوة تكون عنه »[١].

فكلامه المذكور آنفا يومىء إلى علاقتين: **أولاهما**: المجاورة، وذلك ظاهر من قوله (فيقولون للمطر سماء؛ لأنه من السماء ينزل). وقد عرض لحقيقة هذه العلاقة فى موضع آخر من كتابه عندما تناول قوله تعالى: ﴿ **وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ** ﴾ [المدثر: ٤] وجعل ﴿ **ثِيَابَكَ** ﴾ استعارة عن النفس، لأن الثياب تجاور جسم الإنسان، وجعلها مناظرة (لأثواب) فى قول ليلى الأخيلية وقد ذكرت إبلا:

رموها بأثواب خفاف فلا ترى لها شبها إلا النعام المنفرا

« أى ركبوها فرموها بأنفسهم »[٢].

وكون الثياب مجاورة للأبدان، أو مشتملة عليها ينبىء أن هذا مجاز مرسل علاقته المجاورة، أو المحلية.

ثانيتهما: السببية وذلك واضح من قوله: (ويقولون للنبات ندى، لأنه بالندى ينبت) فإطلاق الندى وهو الغيث والمطر[٣].

---

(١) تأويل مشكل القرآن: ٣٠٢ نشره وشرحه السيد أحمد صقر ط ثانية ١٩٧٣م، دار التراث القاهرة.

(٢) تأويل مشكل القرآن: ١٤٢.

(٣) ينظر لسان العرب: ٦ / ٤٣٨٧ (ندى).

مجاز مرسل علاقته السببية؛ لأن المطر سبب فى النبات، وغنى عن البيان أن دخول باء السببية على (الندى) يعتبر شاهد صدق على أن إطلاقه على النبات مجاز مرسل علاقته السببية.

ومن قبيل هذه العلاقة أيضًا ما ذكره من إطلاق الطرق، وهو الشحم على القوة فى قولهم ما به طرق أى قوة حيث أطلق السبب على المسبب.

وقد ألمح فى ثنايا أمثلته التى ساقها إلى علاقة المسببية، فقال: «ومنه الذكر يوضع موضع الشرف، لأن الشريف يذكر، قال الله تعالى ﴿ **وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ** ﴾ [الزخرف: ٤٤] يريد أن القرآن شرف لكم، وقال تعالى ﴿ **لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ** ﴾ [الأنبياء: ١٠]، أى شرفكم، وقال ﴿ **بَلْ أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ** ﴾ [المؤمنون: ٧١] أى أتيناهم بشرفهم»(١).

فقوله فى صدر كلامه المتقدم (.. لأن الشريف يذكر) يشير إشارة واضحة إلى أن الذكر مسبب عن الشرف، فيكون إطلاق الذكر عليه مجازا مرسلا علاقته المسببية.

وأشار ضمن أمثلته التى ذكر أنها استعارة إلى علاقة الآلية فقال: «ومن الاستعارة اللسان يوضع موضع القول؛ لأن القول يكون بها، قال الله عز وجل: ﴿ **وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ** ﴾ [الشعراء: ٨٤] أى ذكرا حسناً..»(٢) وقد أصبح واضحا من تتبع كلامه الذى يلوح إلى المسببية، والآلية أن إطلاق اللسان على القول يباين إطلاق الذكر على الشرف، فهذا من المسببية، وذاك من الآلية، وشتان ما بينهما، ولذلك فإننى لا أتفق مع الدكتور كامل الخولى - رحمه الله - فى اعتباره العلاقة فى الموضعين هى الآلية، فقد قال بعد أن أورد بعض كلامه حول العلاقتين كليهما: «وتتضح علاقة الآلية فيما ذكر»(٣).

ولعل ابن قتيبة كان يعتبر حقيقة ما عرف بعد بالمجاز المرسل من الاستعارة؛ لأن المصطلحات البلاغية فى عصره لم تكن قد تحددت مدلولاتها تحديدا دقيقا، أو يكون

---

(١) تأويل مشكل القرآن: ١٤٧.
(٢) تأويل مشكل القرآن: ١٤٦.
(٣) صور من تطور البيان العربى، للدكتور كامل الخولى: ١٤١ ط أولى ١٩٦٢م دار الأنوار للطباعة والنشر.

قد حذا حذو بعض العلماء الذين يجعلون المجاز كله استعارة، لأن اللفظ استعير من مستحقه الذى وضع له أولا، ونقل إلى ما تجوز به عنه؛ ولهذا سموه مجازا[١].

● **المجاز المرسل عند أبى هلال العسكرى ت ٣٩٥هـ.**

بقيت صورة المجاز المرسل عند (أبى هلال) غير محددة المعالم، ولا واضحة الملامح، والقسمات، فقد جعله داخلا فى الاستعارة، ومشتملا بردائها الفضفاض، وهو بذلك لم يضف جديدا إلى تحديد هذا المجاز، والكشف عن ماهيته، وحقيقته وقد ظهر ذلك جليا عندما عقد فصلا فى (الاستعارة والمجاز) اعتبر فيه بعض أمثلة المجاز المرسل من قبيل الاستعارة[٢] فقال:

ويقولون – أى العرب – للمطر سماء قال الشاعر:

إذا نـــزل الســـماء بـــأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا

ويقولون ضحكت الأرض إذا أنبتت..»[٣].

وإطلاق السماء على المطر مجاز مرسل علاقته المجاورة – وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد ذكر بيت امرئ القيس:

فبـات عليه ســرجه ولجامه وبات بعينى قائما غير مرسل

ثم قال بعقبه «أى كنت أراه وأحفظه، وعلى هذا مجاز قوله عز وجل ﴿ **تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا** ﴾ [القمر: ١٤][٤].

واضح أن إطلاق العين على الحفظ مجاز مرسل علاقته السببية؛ لأن العين من أسباب الحفظ[٥].

ويبدو أنه ناقل عن سالفه (ابن قتيبة) ومتأثر به، يدل على ذلك «اتفاق كثير من الأمثلة عندهما»[٦].

---

(١) ينظر الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز، للعز بن عبد السلام: ٢٩ – ٣٠.
(٢) ينظر الصناعتين من ٢٩٥– ٣٣٨، دار الكتب العلمية –بيروت ط أولى ١٩٨١م.
(٣) نفسه: ٣٠٤. (٤) ينظر الصناعتين: ٣١١.
(٥) ينظر صور من تطور البيان العربى، للدكتور كامل الخولى: ١٦١.
(٦) ينظر تأويل مشكل القرآن: ١٣٥ – ١٣٦، والصناعتين: ٣٠٤ – ٣٠٥.

● **المجاز المرسل عند القاضى عبدالجبار ت ٤١٥ هـ:**

أشار القاضى عبدالجبار إلى طائفة من علاقات المجاز المرسل[١] مثل:

١ – السببية ٢ – المسببية ٣ – الجزئية ٤ – اعتبار ما كان

٥ – اعتبار ما يئول إليه ٦ – الحالية ٧ – الآلية.

ولم يصرح باسم هذا المجاز أسوة بمن سبقوه، ولكن شرحه لتلك العلاقات، وإلقاءه الضوء عليها يحدد مدلول ذلك المجاز، ويبين حقيقته وقد يكون من المفيد أن أذكر بعض أمثلة لم تذكر من قبل فى هذا العمل تمثل موقفه من حقيقة ذلك المجاز، دون بسط أو تطويل.

١ – المسببة: تناول القاضى هذه العلاقة فى عدة مواضع منها ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ** ﴾ [آل عمران: ١٤٣] فقد قال: «وربما قيل فى قوله تعالى ﴿ **وَلَقَدْ كُنتُمْ..** ﴾ كيف يصح أن يلقى الموت وهو ينظر؟ وجوابنا أن المراد رؤية أسباب الموت ومقدماته، دون نفس الموت؛ لأن الميت لا يتمكن من أن يكيف الموت ويراه، وهو كقوله تعالى: ﴿ **كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ** ﴾ [البقرة: ١٨٠] والمراد به المرض الذى يخاف منه الموت»[٢].

واضح من بيانه، وإيضاحه أن الموت استعمل فى غير حقيقته، وأطلق مجازا على مقدماته وأسبابه، لأن الذى تفيض روحه لا يتأتى منه وصية[٣] أو أى عمل آخر.

وقد تناول هذه العلاقة أيضًا عند قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ** ﴾ [آل عمران: ١٣١] فقال بعد أن ذكره «كيف يصح أن يصفها بأنها أعدت للكافرين؟.... وجوابنا أن المراد بقوله: ﴿ **وَاتَّقُوا النَّارَ** ﴾ اتقاء المعاصى التى

---

(١) ينظر بلاغة القرآن فى آثار القاضى عبدالجبار، للدكتور عبدالفتاح لاشين من ٣١٥ إلى ٣٣٢.

(٢) تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضى عبدالجبار: ٨٠ دار النهضة الحديثة. بيروت – لبنان.

(٣) لأن بقية الآية السابقة (إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين).

توجب استحقاق عذاب النار، وذلك ظاهر إذا قيل للمرء اتق ربك، واتق السلطان أن المراد اتقاء ما يؤدى إلى تأديبهم»[1]. فجعل ﴿ النَّارَ ﴾ فى الآية مجازا عن المعاصى، والآثام التى توجب عذاب النار وعلى ذلك تكون مجازا مرسلا علاقته المسببية حيث ذكر المسبب، وأريد به السبب.

٢ - **الجزئية**: ألمح القاضى عبد الجبار إلى هذه العلاقة فى مواطن كثيرة منها ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾ [الروم: ٤٣].

فقد بين أن المقصود من ﴿ وَجْهَكَ ﴾ ذاتك كلها فقال: «والمراد بالوجه نفس الإنسان، فكأنه قال فاقم نفسك للدين القيم حتى لا تحول عنه، ولا تزول، فلا تأمن فى كل وقت من الاخترام، فإذا ثبت على الاستقامة كنت من الفائزين»[2] فاعتبر الوجه، وهو جزء من الإنسان مجازا عن ذات الإنسان كلها، وهذا مجاز مرسل علاقته الجزئية.

٣ -اعتبار ما يئول إليه:

ألمح القاضى إلى هذه العلاقة فى عدة أماكن منها ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ [الصافات: ٨٩] فقد قال: «وربما قيل فى قوله تعالي ﴿ إِنِّي سَقِيمٌ ﴾ كيف يصح على الأنبياء الكذب؟ وجوابنا أنه يريد سأسقم كقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ ﴾ [الزمر: ٣٠] أى ستموت، وكقوله ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [يوسف: ٣٦] فإطلاق السقيم على السليم، والميت على الحى، والخمر على العنب يعتبر مجازا لأنه استعمال لهذه الألفاظ فى غير ما وضعت له؛ لأن الصحيح سيئول أمره فى المستقبل إلى السقم، والحى سوف يموت لا محالة، والعنب سيتحول إلى خمر بعد عصره.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الدكتور عبدالفتاح لاشين ذكر فى خاتمة مبحث المجاز المرسل عند القاضى عبد الجبار[3] أن أحد كبار الباحثين قال إن الزمخشرى

---

(١) تنزيه القرآن عن المطاعن: ٧٨.

(٢) تنزيه القرآن عن المطاعن: ٣٢١.

(٣) بلاغة القرآن فى آثار القاضى عبد الجبار: ٣٣٢.

أضاف إلى المجاز المرسل علاقات: تسمية الشيء باسم جزئه، واعتبار ما يئول إليه، والمسببية[1].

وقد عقب الدكتور لاشين على هذا القول بأنه غير دقيق؛ لأنه ألفى هذه العلاقات عند القاضى عبد الجبار، وهو أسبق زمنا من الزمخشرى بقرن ونصف تقريبًا[2].

ويبدو لى أن القطع فى مثل هذه المسائل التاريخية، دون أدلة حاسمة يعتبر ضربا من الحدس يأباه التحقيق العلمى السليم، وليس أدل على ذلك من أننى وجدت إشارة إلى علاقة الجزئية عند أبى عبيدة معمر بن المثنى عندما فسر التسبيح بالصلاة فى قوله تعالى: ﴿ونَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقر: ٣٠]. وقد ذكرت ذلك فى مطلع الحديث عن المجاز المرسل عنده، ومعلوم أنه أسبق من القاضى، والزمخشرى بزمن سحيق.

● **المجاز المرسل عند الشيخ عبد القاهر الجرجانى ت٤٧١هـ:**

لم يعقد الشيخ عبد القاهر فصلاً معينا يبسط فيه القول فى المجاز المرسل، وإنما لمس بعض الأمور التى تتعلق به عرضا، وهو يفرق بين حقيقته، وحقيقة الاستعارة، وقد ذكر أن غرضه فى هذا الفصل الذى تطرق فيه إلى نبذ يسير من قضايا المجاز المرسل أن يبين «أن المجاز أعم من الاستعارة، وأن الصحيح من القضية فى ذلك أن كل استعارة مجاز، وليس كل مجاز استعارة»[3].

ولو أنه أفرد هذا المجاز ببحث مستقل، أو أولاه مزيداً من بيانه، واهتمامه، لظفر الدرس البلاغى منه بخير كثير، وعلم غزير.

وقد وجد الشيخ عبد القاهر بعض من سبقوه يتوسعون فى إطلاق الاستعارة على ما يعتبر مجازا مرسلا، فاعتبر ذلك منهم تساهلا فى تحرير المسائل، وتقصيرا فى النظر، وضعفا فى الرأى[4].

فقد صرح بأن أبا بكر بن دريد ابتدأ فى كتاب الجمهرة بابا فقال (باب

---

(١) نفسه: ٣٣٢ وينظر البلاغة تطور وتاريخ، للدكتور شوقى ضيف: ٢٦٣.
(٢) ينظر بلاغة القرآن فى آثار القاضى عبد الجبار: ٣٣٢.
(٣) أسرار البلاغة: ٣١٩. (٤) ينظر المرجع نفسه: ٣٢٢.

الاستعارات) ثم ذكر فيه ألفاظا تعتبر من قبيل المجاز المرسل مثل إطلاق الظعينة، وأصلها المرأة فى الهودج على البعير، والهودج، وإطلاق الراوية وهى اسم للبعير على المزادة، وغير ذلك[١].

وأن الآمدى عد كلمة (المجلس) فى قول المهلهل:

... واستب بعدك يا كليب المجلس

استعارة[٢] « .. فأطلق لفظ الاستعارة على وقوع المجلس هنا بمعنى القوم الذين يجتمعون فى الأمور، وليس المجلس إذا وقع على القوم من طريق التشبيه، بل على وجه وقوع الشيء على ما يتصل به، وتكثر ملابسته إياه، وأى شيء يكون بين القوم ومكانهم الذى يجتمعون فيه؟ إلا أنه لا يعتد بمثل هذا، فإن ذلك قد يتفق حيث ترسل العبارة »[٣] ولا يخفى أن الملابسة بين المجلس، والقوم الذين يجلسون فيه هى المحلية.

وقد أوضح أن إطلاق لفظ الاستعارة عليهما معا منظور فيه إلى جانب النقل وحده، دون اكتراث بنوع العلاقة بين المنقول منه، والمنقول إليه، وفى هذا مجافاة لعرف البيانيين فى تمييزهم بين حقيقة المجاز المرسل، وحقيقة الاستعارة، وذلك شبيه بمن يترك عرف النحويين فى تفريقهم بين الحال، والتمييز، فيسمى الحال تمييزا على اعتبار أنها تميز المقصود من الكلام، وتبينه[٤].

ولذلك نبذ الشيخ عبد القاهر هذه النظرة، ولم يرضها، وضرب بها عرض الحائط فقال: « .. وليس هذا بالمذهب المرضى، بل الصواب أن تقصر الاستعارة على ما نقله نقل التشبيه للمبالغة؛ لأن هذا يطرد على حد واحد، وله فوائد عظيمة، ونتائج شريفة.. »[٥].

وفى هذا دلالة واضحة على أن إطلاق لفظ الاستعارة على ما يعد مجازا مرسلا خطأ بحت، وخطل صراح، وإن لحظت أنه خفف هذا الحكم بعد ذلك بقليل عندما

---

(١) نفسه: ٣٢٠- ٣٢١.
(٢) ينظر الموازنة، للآمدى ١/٣٩٣ تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط رابعة.
(٣) أسرار البلاغة ٣٢٣.
(٤) ينظر أسرار البلاغة: ٣٢١.
(٥) نفسه: ٣٢٢.

ذكر أن إطلاق الاستعارة على ما يعد مجازا مرسلا بعيد[1] ولعله يقصد أنه بعيد من الصواب حتى يتساوق كلامه، وتأتلف عباراته. فالاستعارة قائمة على أساس الشبه بين المستعار له، والمستعار منه، فهى تعتمد التشبيه أبداً[2] والنقل فيها يطرد على حد واحد، وعلاقة واحدة، أساسها التشبيه، وقوامها الصفة المشتركة بين طرفيها، والمجاز المرسل مبنى على الملابسة والارتباط بين المنقول منه، والمنقول إليه، فليس مطردا على وتيرة واحدة، ونمط معين، ونظام واحد، بل تتعدد علاقاته، وتتنوع صنوفها، وأشكالها على حسب الاتصال، والملابسة بين المعنى المنقول منه، والمنقول إليه.

وقد أنبأت الأمثلة التى ساقها فى بعض المواضع عن طائفة من علاقات المجاز المرسل، وأظهرت اختلافها، وتنوعها « . . . نحو تسميتهم المزادة راوية، وهى اسم للبعير الذى يحملها فى الأصل، وكتسميتهم البعير حفضا، وهو اسم لمتاع البيت الذى يحمل عليه، ولا كنحو ما بين الجزء من الشخص، وبين جملة الشخص، كتسميتهم الرجل عينا إذا كان ربيئة، والناقة نابا، ولا كما بين النبت، والغيث، وبين السماء والمطر حيث قالوا رعينا الغيث يريدون النبت الذى الغيث سبب فى كونه، وقالوا أصابنا السماء يريدون المطر. .»[3] واضح من خلال الأمثلة التي تقدمت أن علاقات المجاز المرسل فيها ليست واحدة، فإطلاق الراوية على المزادة، وإطلاق اسم الحفض على البعير الذى يحمله من قبيل المجاورة، وإطلاق العين على الربيئة الذى ينظر للقوم، ويرعى أمورهم، ويحرسهم[4] من علاقة الجزئية، وإطلاق الغيث على النبات يعتبر من علاقة السببية، كما ينبىء كلام الشيخ نفسه، لأن الغيث سبب فى النبات.

وسأتطرق – إن شاء الله – إلى كثير من هذه الأمثلة عند الحديث عن علاقات المجاز المرسل فى لسان العرب.

وقد نبه إلى أن علاقات المجاز المرسل ليست على شاكلة واحدة، فى قوة ترابطها ومتانة الأواصر بينها؛ لأن الأسباب التى تصل بين المعنى الأصلى، والمعنى المجازى قد تكون قوية أو ضعيفة، وقد تكون شديدة الظهور، أو بينة الخفاء.

فقد قال عقب كلامه حول بعض هذه العلاقات، وقد نقلته منذ قليل:

---

(١) نفسه: ٣٢٥.
(٢) نفسه: ٣٧.
(٣) نفسه: ٣١٨.
(٤) ينظر لسان العرب: ٢/ ١٥٤٥.

« . .واعلم أن هذه الأسباب الكائنة بين المنقول، والمنقول عنه تختلف فى القوة، والضعف، والظهور، وخلافه، فهذه الأسماء التى ذكرتها إذا نظرت إلى المعانى التى وصلت بين ما هى له، وبين ما وردت إليه، وجدتها أقوى من نحو ما تراه فى تسميتهم الشاة التى تذبح عن الصبى إذا حلقت عقيقته عقيقة، وتجد حالها بعد أقوى من حال العقيرة فى وقوعها للصوت فى قولهم رفع عقيرته، وذلك أنه شيء جرى اتفاقا، ولا معنى يصل بين الصوت، وبين الرجل المعقورة. . »[1] واضح من كلامه أنه يريد أن يقرر أن العلاقة بين الغيث والنبات، وهى علاقة السببية أقوى من العلاقة بين العقيقة التى هى شعر المولود، وبين الشاة التى تذبح عند حلق هذا الشعر، وهى فيما يتراءى لى السببية أيضاً إلا أن الارتباط بينهما أوهن من الارتباط بين الغيث والنبات، وكذلك العلاقة بين المزادة، والراوية، والبعير، والحفض، وهى علاقة المجاورة أقوى من العلاقة بين الرجل المعقورة، والصوت، ويبدو أنها المجاورة إلا أن هذه العلاقة فى غاية الضعف والوهى، لأنه لا صلة بين الرجل المعقورة، ورفع الصوت، ولذلك عقب الشيخ على هذا المجاز بقوله: «إنه شيء جرى اتفاقا، ولا معنى يصل بين الصوت، وبين الرجل المعقورة»[2].

وقد يحسن هنا أن ألقى مزيدا من الضوء على المناسبة التى كانت سببًا فى إطلاق العقيرة على الصوت خصوصا أن الشيخ عبد القاهر لم يعرج على هذا السبب، فقد ذكر صاحب لسان العرب فى سبب هذا الإطلاق «أن رجلاً عقرت رجله-أى قطعت -[3] فوضع العقيرة على الصحيحة، وبكى عليها بأعلى صوته، فقيل رفع عقيرته. . »[4] ومادام العرب قد نطقت بهذا المجاز، فلا بأس أن يتلمس المرء له علاقة مقبولة لعلها المجاورة، والمصاحبة الزمنية بين رفع الرجل المعقورة، ورفع الصوت بالتوجع، والأنين، وكلام الشيخ ينبىء أن لهذا المجاز علاقة لكنها واهية واهنة.

● المجاز المرسل عند الزمخشرى ت ٥٣٨ هـ:

تناول جار الله الزمخشرى - رحمه الله - طرفا من علاقات المجاز المرسل مثل السببية، والمسببية، والكلية، والجزئية، واعتبار ما كان واعتبار ما يكون، والمجاورة، والآلية، والمحلية[5].

---

(١) أسرار البلاغة: ٣١٨.
(٢) نفسه ٣١٨: .
(٣) لسان العرب: ٤ / ٣٠٣٥ (عقر).
(٤) نفس المصدر والموضع.
(٥) ينظر البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى، للدكتور محمد أبو موسى من ٤٤١ إلى ٤٤٦.

ولا بأس أن أشير إلى طائفة قليلة من هذه العلاقات من خلال أمثلة لم يسبق ذكرها فى هذا العمل رغبة فى تكثير الفائدة.

السببية: من المواضع التى أشار فيها صاحب الكشاف إلى علاقة السببية ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿ **ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ** ﴾ [مريم: ٣٤] فقد قال: «وإنما قيل لعيسى كلمة الله، وقول الحق؛ لأنه لم يولد إلا بكلمة الله وحدها، وهى قوله (كن) من غير واسطة أب، تسمية للمسبب باسم السبب، كما سمى العشب بالسماء، والشحم بالندى...»[1] فكلمة الله، أو قول الله سبب فى وجود نبى الله عيسى - عليه السلام - فأطلق السبب على المسبب.

الكلية: ألمح إلى هذه العلاقة فى بعض المواضع، منها ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ **فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ** ﴾ [المائدة: ٦] وقوله: ﴿ **فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ﴾ [المائدة: ٣٨] فقد بين أن المراد بالأيدى بعضها «الذى هو إلى المرفق، والذى إلى الرسغ»[2].

فقوله (الذى هو إلى المرفق) عائد إلى قوله تعالى: ﴿ **فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ** ﴾ لأن المعلوم أن غسل الأيدى فى الوضوء يكون إلى المرافق، وقوله: (والذى إلى الرسغ عائد إلى قوله تعالى: ﴿ **فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ﴾ لأن قطع يد السارق يكون إلى الرسغ)[3].

وبناء على ما ذكره يكون إطلاق الأيدى على بعضها مجازا مرسلا علاقته الكلية، لأن «اليد اسم لهذا العضو إلى المنكب»[4].

المجاورة: أوما إلى هذه العلاقة عند تفسير قوله تعالى: ﴿ **قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَتْهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً** ﴾ [الأنعام: ٣١].

فقد قال: «حتى غاية لكذبوا، لا لخسروا؛ لأن خسرانهم لا غاية له أى مازال بهم التكذيب إلى حسرتهم، وقت مجيء الساعة، فإن قلت أما يتحسرون عند

---

(١) الكشاف: ٢/ ٤١٠.
(٢) الكشاف: ١/ ٤٢.
(٣) ينظر تفسير القرطبى: ٢١٦٨ ط الشعب.
(٤) ينظر التفسير الكبير، للإمام فخر الدين الرازى: ٦ ١/ ٢٣١.

موتهم؟ قلت لما كان الموت وقوعا فى أحوال الآخرة، ومقدماتها، جعل من جنس الساعة، وسمى باسمها، ولذلك قال ﷺ «من مات فقد قامت قيامته»[1].

فكلامه واضح فى أن المراد بالساعة فى الآية الموت، وعلى ذلك يستقيم اعتبار (الساعة) فى الآية شاهدا على علاقة المجاورة[2] وإن كان فى النفس مما قاله شىء؛ لأن الظاهر – والله أعلم – أن الساعة فى الآية هى القيامة، وسميت القيامة ساعة؛ لسرعة الحساب فيها[3].

الآلية: أشار إلى هذه العلاقة عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢].

فقد قال: «.. ﴿قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ أى سابقة وفضلا ومنزلة رفيعة، فإن قلت لم سميت السابقة قدما؟ قلت لما كان السعى والسبق بالقدم سميت المسعاة الجميلة والسابقة قدما، كما سميت النعمة يدا، لأنها تعطى باليد، وباعا لأن صاحبها يبوع بها فقيل لفلان قدم فى الخير...»[4] فقد جعل إطلاق القدم على السعى، والسبق فى ضروب الخير من إطلاق الآلة على أثرها[5].

● **المجاز المرسل عند الإمام فخر الدين الرازى ت ٦٠٦هـ:**

استخرجت من كلام الإمام الرازى فى تفسيره ثمانى عشرة علاقة من علاقات المجاز المرسل وهى:

١ – السببية	٢ – المسببية	٣– الآلية
٤ – إطلاق المعلول على العلة		٥ – المجاورة
٦ – إطلاق الدليل على المدلول	٧ – الملزومية	٨ – اللازمية
٩ – اعتبار ما كان	١٠ – اعتبار ما يكون	١١ – الجزئية
١٢ – الكلية	١٣ – العموم	١٤ – المحلية ١٥ – الحالية
١٦ – التعلق	١٧ – الضدية	١٨ – إطلاق الأثر على المؤثر.

---

(١) الكشاف: ٢/ ١٠.
(٢) ينظر البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى: ٤٤٤.
(٣) ينظر تفسير القرطبى: ٢٤٠٨ ط الشعب. (٤) الكشاف: ٢/ ١٨٠.
(٥) ينظر البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى: ٤٤٤، ٤٤٥.

وقد بسطت القول فى هذه العلاقات فى رسالتى التى تقدمت بها لنيل درجة الدكتوراه[١].

وبينت أنه يمكن رد بعضها إلى بعض، فيمكن رد إطلاق المعمول على العلة، وإطلاق الأثر على المؤثر - إلى علاقة المسببية[٢] ورد إطلاق الدليل على المدلول إلى المجاورة، لأنه يتخيل مجاورة كل منهما للآخر، كما فى قولهم فهمت الألفاظ، والمقصود المعانى، أو المحلية؛ لأنه يتخيل أن الدال محل للمدلول أو السببية، لأن الدال سبب فى فهم المدلول[٣].

ونوهت بأفضليته وسبقه إلى ذكر هذه العلاقات الكثيرة التى أربت على ما ذكره بعض البلاغيين الذين جاءوا من قبله مثل الشيخ عبد القاهر الجرجانى، وبعض الذين جاءوا من بعده مثل الخطيب القزوينى، وقلت لعله أفاد تلك العلاقات الكثيرة من علماء الأصول وهو علم من أعلامهم[٤].

● **المجاز المرسل عند السكاكى ت ٦٢٦هـ:**

بعد هذه الرحلة مع المجاز المرسل، أو إن شئنا الدقة مع ماهية ذلك المجاز وحقيقته - وجدنا (أبا يعقوب السكاكى) يطلق عليه مصطلح المجاز المرسل، وقد جاءت هذه التسمية فى كلامه صريحة وهو يتحدث عن الحقيقة، والمجاز، والكناية، فقد قال «... والأول هو الاستعارة، والثانى هو المجاز المرسل»[٥] وقال بعد ذلك بقليل «.. وعرفنا تنوع المجاز إلى مرسل مفيد، وغير مفيد، وإلى استعارة مصرح بها، ومكنى عنها»[٦].

ويبدو أنه استلهم هذه التسمية من بيان الشيخ عبد القاهر، وأفادها من كلماته الموحية التى سطرها يراعه فى كتابه (أسرار البلاغة) فقد جاءت كلمة (مرسل) فى كلامه بمعنيين لهما اتصال وثيق بالمجاز المرسل **أحدهما**: التشبيه الخالى عن دعوى الاتحاد الموجودة فى الاستعارة، ومما قاله فى ذلك «إنك لا تجرى اسم المشبه به على

---

(١) المباحث البيانية فى تفسير الفخر الرازى من ١٩٧ إلى ٢٤٢ رسالة دكتوراه مكتبة وهبة القاهرة طبعة أولى سنة ١٩٩٩.

(٢) نفسه: ٢٤٤.

(٣) نفسه: ٢٤٤ وحاشية الإنبابى على الرسالة البيانية: ٢٤١.

(٤) المباحث البيانية فى تفسير الفخر الرازى: ٢٥٤.

(٥) المفتاح: ١٩٥، ١٩٦.

(٦) نفسه: ١٩٦.

المشبه حتى تدعى أنه قد سار من ذلك الجنس نحو أن تجعل الرجل كأنه فى حقيقة الأسد.. وكيف السبيل إلى دفعه، وعليه المعول فى كون التشبيه على حد المبالغة، وهو الفرق بين الاستعارة وبين التشبيه المرسل»[1].

ثانيهما: عدم التقييد فقد قال وهو يتكلم عن الفرق بين فعل الربيع، وفعل الحى القادر «وإثبات الفعل من غير أن يقيد بما وقع الإثبات له لا يصح الحكم عليه بمجاز، أو حقيقة، فلا يمكنك أن تقول إثبات الفعل مجاز، أو حقيقة هكذا مرسلا وإنما تقول إثبات الفعل للربيع مجاز، وإثباته للحى القادر حقيقة»[2].

فنجده قد استعمل كلمة (مرسل) بمعنى عدم التقييد، وخلو التشبيه عن دعوى الاتحاد الموجودة فى الاستعارة، ويبدو أن ما يتردد فى كتب البلاغة من أن هذا المجاز سمى مرسلا؛ لأنه أرسل عن دعوى الاتحاد الموجودة فى الاستعارة، أو لأنه غير مقيد بعلاقة واحدة[3] مأخوذ من كلام الشيخ عبد القاهر المتقدم وكان المأمول أن يقرن السكاكى هذا الاسم أيضًا بالعلاقات التى ذكرها فى موضع آخر[4] ليكون أتم للفائدة، ولكنه لم يفعل، وحسبه أنه أحرز قصبات السبق، وأخرج هذا المصطلح إلى عالم الوجود.

وقد عرض السكاكى لبعض علاقات المجاز المرسل، وصرح باسم بعضها أثناء إلقاء الضوء عليها وهذه العلاقات هى:

السببية: ذكر السكاكى هذه العلاقة صراحة فى قوله: «ونحو أن يراد النبت بالغيث كما يقولون رعينا غيثا لكون الغيث سببا فيه»[5].

فإطلاق الغيث على النبات مجاز مرسل علاقته السببية؛ لأن الغيث سبب فى النبات، ومعلوم أن الغيث لا يرعى، وإنما يرعى النبات الذى الغيث سبب فيه، وقوله: (.. لكون الغيث سببا فيه) صريح فى ذكر اسم هذه العلاقة.

وأشار إليها أيضًا فى قوله: «نحو أن تراد النعمة باليد، وهى موضوعة للجارحة

---

(١) أسرار البلاغة: ٣٣٠.

(٢) نفسه: ٣٣٢، ٣٣٣، وينظر المباحث البيانية فى تفسير الفخر الرازى ١٩٥- ١٩٧.

(٣) ينظر -مثلا- الأطول، للعصام ٢/ ١١٨.

(٤) المفتاح: ١٧٢ - ١٧٤.

(٥) المفتاح: ١٧٣.

المخصوصة لتعلق النعمة بها من حيث إنها تصدر عن اليد، ومنها تصل إلى المقصود بها..»[1].

وكلامه فى الموضعين السابقين ماخوذ من كلام الشيخ عبد القاهر الجرجانى[2] وألمح السكاكى إلى هذه العلاقة فى قوله: «وقول القائل: ..... يأكلن كل ليلة إكافا

أى علفا بثمن إكاف للتعلق بين ذلك العلف، وبين الإكاف، وقولهم أكل فلان الدم أى الدية، للتعلق بينهما»[3].

واضح أن إطلاق الإكاف على العلف من قبيل علاقة السببية؛ لأن الإكاف بيع واشترى بثمنه علف، والدم الذى سفك من القتيل سبب فى الدية التى يشترى منها ولى القتيل ما يقتات به، فإطلاق الدم على الدية، لأنه سبب فيها من إطلاق السبب على المسبب. ولعله قد تأثر الزمخشرى فى المثالين الأخيرين فقد قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلاَّ النَّارَ ﴾ [البقرة: ١٧٤] «.. ومنه قولهم أكل فلان الدم إذا أكل الدية التى هى بدل منه قال (أكلت دما إن لم أرعك بضرة) وقال (يأكلن كل ليلة إكافا).

أراد ثمن الإكاف، فسماه إكافا لتلبسه بكونه ثمنا له»[4].

المسببية: تكلم عن هذه العلاقة، وصرح باسمها فى بعض المواضع من حديثه عنها فقد قال: «ومن أمثلة المجاز قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ [النحل: ٩٨] استعملت قرأت مكان أردت القراءة؛ لكون القراءة مسببة عن إرادتها استعمالا مجازيا بقرينة الفاء فى ﴿ فَاسْتَعِذْ ﴾ والسنة المستفيضة بتقديم الاستعاذة، ولا تلتفت إلى من يؤخر الاستعاذة، فذلك لضيق العطن، وقوله: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ ﴾ [هود: ٤٥] فى موضع أراد نداء ربه بقرينة (فقال رب) وقوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴾ [الأعراف: ٤] فى موضع أردنا هلاكها بقرينة (فجاءها بأسنا) والبأس الإهلاك...»[5] فقوله فى إثر آية (النحل) (لكون القراءة مسببة عن إرادتها صريح

---

(١) نفسه: ١٧٢، ١٧٣.
(٢) أسرار البلاغة: ٣١٧، ٣١٨.
(٣) المفتاح: ١٧٣.
(٤) الكشاف: ١/ ١٠٨.
(٥) المفتاح: ١٧٣.

فى أنه ذكرها باسمها، ولعله متأثر بكلام صاحب الكشاف حول هذه الآيات فقد ذكر أن الإهلاك للقرية معناه أردنا إهلاكها[1] والنداء فى آية هود (إرادة النداء)[2] والقراءة فى آية (النحل) (أردت قراءة القرآن)[3].

المجاورة: وأشار إلى علاقة المجاورة فى قوله: «.. ونحو أن تراد المزادة بالراوية وهى فى الأصل اسم للبعير الذى يحملها، للعلاقة الحاصلة بينها وبينه بسبب حمله إياها، أو أن يراد البعير بالحفض، وهو متاع البيت...»[4].

الجزئية: وأومأ إلى علاقة الجزئية فى قوله: «ونحو أن يراد الرجل بالعين إذا كان ربيئة من حيث إن العين لما كانت المقصود فى كون الرجل ربيئة صارت كأنها الشخص كله»[5].

ولم يقصر السكاكى علاقات المجاز المرسل فى تلك العلاقات التى سلف ذكرها؛ لأن علاقة الملابسة، والتعلق تتسع لكثير من العلاقات ولذلك قال بعد أن ذكر العلاقات السابقة «... وأمثال ذلك مما تعدى الكلمة بمعونة القرينة عن معناها الأصلى إلى غيره، لتعلق بينهما بوجه قويا أو ضعيفا، واضحا أو خفيا...»[6].

● **المجاز المرسل عند الخطيب القزوينى ت ٧٣٩هـ:**

جاء الخطيب فوجد السكاكى قد سمى هذا المجاز باسمه (المجاز المرسل) وأخذ هذا المصطلح الجديد مكانه فى ساحة الدرس البلاغى بعد أن كان معروفا من قبل عن طريق ملابسات المعنى الأصلى، والمعنى المجازى – فذكر كثيرا من علاقاته منضوية تحت اسمه فى موضع واحد فقال فى (تلخيص المفتاح) «.. والمرسل كاليد فى النعمة، والراوية فى المزادة، ومنه تسمية الشىء باسم جزئه كالعين فى الربيئة، وعكسه كالأصابع فى الأنامل وتسميته باسم سببه نحو رعينا الغيث، أو مسببه نحو أمطرت السماء نباتا، أو ما كان عليه نحو ﴿ **وَآتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ** ﴾ [النساء: ٢] أو ما يئول إليه نحو ﴿ **إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا** ﴾ [يوسف: ٣٦] أو محله نحو

---

(١) الكشاف: ٢/ ٥٣.
(٢) نفسه: ٢/ ٢١٨.
(٣) نفسه: ٢/ ٣٤٣.
(٤) المفتاح: ١٧٣.
(٥) نفسه: ١٧٣.
(٦) المفتاح: ١٧٤.

﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ [العلق: ١٧] أو حاله نحو ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٠٧] أى فى الجنة، أو آلته نحو ﴿ وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ ﴾ [الشعراء: ٨٤] أى ذكرا حسنا»[١].

وقوله فى صدر كلامه «كاليد فى النعمة» إشارة إلى علاقة السببية، وقد ذكرها باسمها خلال كلامه فى قوله: (نحو رعينا الغيث)، وقوله عقب المثال الأول (والراوية فى المزادة) إشارة إلى علاقة المجاورة، وقد صرح باسمها فى الإيضاح[٢] «وكان عليه أن يذكر هذه الأمثلة فى مواضعها»[٣].

والعلاقات التى ذكرها (تسع علاقات، وذكر قبلها الراوية للمزادة، وهو من مجاز المجاورة، وكأنه استغنى بمثاله عن ذكره، فحاصل ما ذكره عشرة)[٤] ويشعر كلامه فى تلخيص المفتاح أنه لم يقصد حصر علاقات هذا المجاز فى تلك التى ذكرها، كما ينبىء بذلك قوله فى صدر العلاقات التى عددها (ومنه تسمية الشىء باسم جزئه..) ولو كان مراده حصرها، لقال - مثلا - وهذه العلاقات هى... ولم يقل (ومنه..).

وقد يؤيد هذه الفهم أنه قال فى الإيضاح عقب علاقات المجاز المرسل «.. وكذا غير ذلك مما بين معنى اللفظ، وما هو موضوع له تعلق سوى التشبية»[٥] وهو فى ذلك سائر على نهج السكاكى، ومتابع له، فهو لم يرد حصر العلاقات، وإنما ذكر نماذج منها، وترك الباب مفتوحا أمام غيرها من العلاقات، والملابسات التى تقوم، وتتواصل على روابط بعيدة عن التشبيه.

ولعله من أجل ذلك لم تتفق كلمة البلاغيين على عدد معين من تلك العلاقات، فصاحب المطول يقول:

«وأنواع العلاقات المعتبرة كثيرة يرتقى ما ذكروه إلى خمسة وعشرين..»[٦]

---

(١) تلخيص المفتاح: ٨٠، ٨١ وينظر بغية الإيضاح: ٩١ - ١٠٤.

(٢) نفسه: ٩١.

(٣) عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكى ٤ / ٣٦ شروح التخليص.

(٤) نفسه: ٤ / ٤٣.

(٥) بغية الإيضاح: ٣ / ١٠١.

(٦) المطول: ٣٥٥.

وبهاء الدين السبكى يقول «وقد ذكر غيره -أي غير الخطيب -علاقات كثيرة تقارب هى وما ذكرناه أكثر من ثلاثين..»[1]، وقد عد الإمام الزركشى من هذه العلاقات ستا وعشرين[2] وقال صاحب الرسالة البيانية (علاقات المجاز المرسل على التحقيق تسعة عشر)[3].

وليس من هدف هذا العمل تتبع هذه العلاقات، وتحديد عددها.

* * *

(١) عروس الأفراح.. ٤/ ٤٣ شروح التلخيص.
(٢) ينظر البرهان فى علوم القرآن: ٢/ ٢٥٩ - ٢٩٨.
(٣) الرسالة البيانية، للصبان: ١٩٦.